



مجلة جامعة الزيتونة الدولية - مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية

<https://journal.ziu-university.net>

10/03/2023

ISSN:2958-8537 Issue: N7 العدد السابع الخاص بالمؤتمر: ص.ص 1- 18

Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

دور المؤسسات التعليمية في تطور اقتصاد المعرفة

The role of educational institutions in the development of the knowledge economy

د. هيام سامي الزعبي

Heyam Sami Alzobui

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

Islamic University of Minnesota

heyam.2009@live.com



المخلص

الاقتصاد المعرفي اقتصاد جديد ذو طابع متميز من حيث خصوصية دوره الذي سيقوم به في المستقبل، فهو يمتلك القدرة على الابتكار ويجاد منتجات فكرية معرفية لم تكن معروفة لدى الأسواق من قبل، ويتميز بأنه يستند إلى الابتكار والرقمية لإنتاج السلع والخدمات ذات عائد كبير.

والمعرفة مصدر قوة كبير يؤدي إلى التقدم والارتقاء، لأنها تعتبر العامل الرئيسي لتقدم المجتمعات ولها تأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك لا بد من الاهتمام باقتصاد المعرفة والعمل على تطويره وتحفيزه وخاصةً مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم بشكل متسارع، ومن أهم المؤسسات التي تسهم في رفد اقتصاد المعرفة المؤسسات التعليمية من خلال توظيف المعرفة واستخدام معطياتها في تقديم منتجات وخدمات متميزة وتحقيق أرباح مرتفعة سواء جديدة أو متجددة ذات جودة عالية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس: ما هو دور المؤسسات التعليمية في تطور اقتصاد المعرفة؟

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، المؤسسات التعليمية، التعليم، المعرفة، الاقتصاد، التعليم العالي

Abstract

The knowledge economy is a new economy with a distinct nature in terms of the specificity of its role that it will play in the future. It has the ability to innovate and create intellectual and knowledge products that were not previously known to the markets. It is characterized by being based on innovation and digitization to produce goods and services with a great return.

Knowledge is a great source of strength that leads to progress and upgrading, because it is considered the main factor for the progress of societies and has an impact on economic, social and political life. Therefore, it is necessary to pay attention to the knowledge economy and work to develop and stimulate it, especially with the technological development that the world is witnessing at an accelerated rate, and among the most

important institutions that contribute to Supporting the knowledge economy of educational institutions by employing knowledge and using its data to provide distinguished products and services and achieve high profits, whether new or renewable, of high quality. Hence, this study came to answer the main question: What is the role of educational institutions in the development of the knowledge economy?

Keywords: Knowledge economy, educational institutions, education, knowledge, economy, higher education

المقدمة

إن الوصول إلى المعلومة هو الغاية لمن يحتاجها، أما استثمار المعلومة فهو الوسيلة لمن يمتلكها ويحسن الاستفادة منها، فالمعلومة هي ما يميز الاقتصاد الحديث، اقتصاد المستقبل أو ما يسمى باقتصاد المعرفة، المعتمد على صناعة المعلومة وتداولها وتقييمها، فهو يعتمد على رأس المال الفكري، وعلى ذلك فإن نتيجة التحول إلى اقتصاد المعرفة، أصبح من الواجب الاهتمام بتنمية المهارات أكثر، واهتمام كافة مؤسسات الدولة ببناء المعلومة والاقتصاد المبني على المعرفة وخاصة المؤسسات التعليمية التي لها دور كبير في تطور اقتصاد المعرفة.

أهداف الدراسة

تكمّن أهداف الدراسة في:

- 1- التعرف على ماهية اقتصاد المعرفة.
- 2- التعرف على مخاطر النمو التي تواجه اقتصاد المعرفة.
- 3- بيان أهم العناصر التي يجب أن يتضمنها التعليم حتى تتلاءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة.
- 4- بيان دور المؤسسات التعليمية في تطور ودعم اقتصاد المعرفة.



أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها:

- 1- تبرز أهمية بناء المعرفة في المجتمعات، وأهمية الاقتصاد القائم على المعرفة في عمليات التنمية الاقتصادية.
- 2- تساعد المؤسسات التعليمية في إبراز دورها في دعم وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال تضمين النظم التعليمية استراتيجية ملائمة تتواءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى الاعتماد على المصادر والمراجع من كتب، وأبحاث ومقالات، ومواقع الكترونية ذات علاقة بموضوع الدراسة.

مشكلة الدراسة

التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم اليوم أوجد فجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية في المجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصبح من الضروري الاهتمام بالمعرفة لأنها أصبحت نواة تقدم المجتمعات، والاقتصاد القائم على المعرفة الذي يُسهم إلى حد كبير في التنمية الاقتصادية للدول، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

ما هو دور المؤسسات التعليمية في تطور اقتصاد المعرفة؟

ويتفرع عنه عدة أسئلة:

- 1- ما ماهية اقتصاد المعرفة؟
- 2- ما مخاطر النمو التي تواجه اقتصاد المعرفة؟
- 3- ما العناصر التي يجب أن يتضمنها التعليم حتى تتواءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة؟

المبحث الأول: اقتصاد المعرفة

المطلب الأول: ماهية اقتصاد المعرفة

يتميز اقتصاد المعرفة بالتنامي الأهمية النسبية للأنشطة كثيفة استخدام المعرفة في إنتاج السلع والخدمات بما يساعد على تسارع الابتكار والتطور التقني، وفي هذا السياق فإن للتعليم دور مهم في إعداد الأجيال الناشئة للتعامل مع اقتصاد المعرفة.

أولاً: مفهوم اقتصاد المعرفة

يعرف الاقتصاد بأنه: "أحد العلوم الاجتماعية يهتم أساساً بالطريقة التي يختار المجتمع بها أن يوظف موارده الإنتاجية النادرة لتحقيق أهدافه الاقتصادية المتعددة"⁽¹⁾

وتُعرف المعرفة بأنها: "المرحلة النهائية من تحول البيانات إلى معلومات، والتي تتحول بدورها إلى معرفة من خلال توفر بيئة معرفية ممكنة لهذا التحول مع ضرورة وجود ترابط عضوي ما بين البيانات والمعلومات والمعرفة"⁽²⁾.

أما مصطلح اقتصاد المعرفة فقد ظهر لأول مرة في الخمسينيات من القرن الماضي، وكانت جذوره قد أُنعت عندما تطور القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، وبالتالي أدى ذلك إلى ظهور قطاع جديد في الدول المتطورة يمثل نواة الاقتصاد الجديد على أكتاف قطاعي الصناعة والزراعة⁽³⁾

(1) النصر، محمد محمود، شامية، عبد الله محمد، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط6، الاردن، اربد، 2011م.

(2) عبد الناصر عباس، نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المنظم، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014، ص11.

(3) صادق طعان، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ص8.

ويُعرف بأنه: "الاقتصاد الذي تلعب فيه القطاعات المنتجة والمستخدمة للمعلومات الدور الأساسي في النمو الاقتصادي مقابل القطاعات التقليدية التي تعتمد أساساً على استخدام المواد الخام والطاقة في إنتاجها"⁽⁴⁾

ثانياً: خصائص اقتصاد المعرفة⁽⁵⁾

- 1- المعرفة هي العامل الجوهري في الإنتاج .
- 2- الاعتماد على الأصول الإنتاجية اللاملموسة مثل الأفكار والعلامات التجارية عوضاً عن الملموسة مثل الأرض والآلات.
- 3- الدور الكبير الذي تلعبه الرقمنة في سياق اقتصاد المعرفة، نظراً لقدرتها على نقل المعلومات وتخزينها ومعالجتها.
- 4- التضاؤل المستمر لقيود الزمان والمكان وعدم التقيد بهما حيث أصبح العالم قريةً صغيرةً في ظل الاستخدام المتسارع لتقنيات الاتصال عبر الهاتف المحمول وشبكة انترنت
- 5- ظهور أسواق جديدة، وهي الأسواق التي تتمتع بميزة توفير المعلومات بسرعة حول المنتجات، خاصة فيما يتعلق بالأسعار .
- 6- تغير هيكل العمالة والوظائف وتحولها نحو قطاعات الاقتصاد المعرفي.
- 7- بروز دور بعض الوظائف مثل التعليم والتدريب والإرشاد كركيزة ضرورية للتراكم المعرفي.
- 8- بروز هياكل المعرفة العنقودية من الأمثلة على ذلك تركيز شركات هندسة السيارات في ألمانيا.

ثالثاً: مخاطر النمو التي تواجه الاقتصاد المعرفي

⁽⁴⁾ بابكر، سامر، اقتصاد المعرفة، صندوق النقد الدولي، العدد 13، 2021م، ص 6

⁽⁵⁾ بابكر، مرجع سابق، ص 10-11.

الاقتصاد المعرفي مبني على أساس التطور التكنولوجي والمعلوماتي ويزيد من فرص مخاطر النمو، وأهم هذه المخاطر⁽⁶⁾.

- 1- المخاطر الاقتصادية والمالية.
- 2- السلبيات الانسانية من قلق على الحاضر والمستقبل.
- 3- انعدام الولاء للغير بسبب المنافسة المتزايدة على الشهرة أو المهنة أو الثروة.
- 4- زيادة أوقات العمل وانخفاض أوقات العطل أو الفراغ.

المطلب الثاني: الاقتصاد والمعرفة التكنولوجية

أولاً: بناء مجتمع المعلومات

إن الزيادة الهائلة في حجم وسرعة تدفق المعلومات وتواجدها في كل مكان بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة قد أدت إلى تحقيق تغيرات عميقة في كثير من الدول وخلق فرص جديدة هائلة، إلا أن كثير من الدول ما زالت تعاني من ضعف في الجانب التكنولوجي بالرغم من وجود إمكانيات تكنولوجيا المعلومات غير مستغلة في تحسين مستوى الإنتاج ونوعية الحياة، خاصةً الدول النامية التي تعاني اقتصاداتها من العديد من المشكلات والتحديات⁽⁷⁾.

ومجتمع المعلومات ليس فقط مجموعة من التطبيقات تكنولوجيا المعلومات بل يعتبر البيئة الأساسية التي تتيح للمجتمعات فرصة الاندماج في التطورات التي يشهدها العالم، التي أساسها المعلومات كقوة اقتصادية⁽⁸⁾.

⁽⁶⁾اسلمان، جمال، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2018م، ص 7-8.

⁽⁷⁾ سلمان، مرجع سابق، ص 41

⁽⁸⁾ الغريفي، هاشم، أساسيات بناء مجتمع المعلومات العربي، مجلة آداب البصرة، العدد 46، 2008م، ص 328.

مبادئ مجتمع المعلومات⁽⁹⁾

- 1- بناء القدرات.
 - 2- البيئة التمكينية.
 - 3- بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - 4- النفاذ إلى المعلومات والمعرفة.
 - 5- البنية التحتية للمعلومات والاتصالات أساس ضروري لبناء مجتمع المعلومات.
 - 6- دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.
- إذاً مجتمع المعلومات شامل يتمكن فيه جميع الأشخاص، بدون تمييز من أي نوع كان، من إنشاء المعلومات والمعارف، وتلقيها، وتقاسمها والاستفادة منها بأي وسيلة من الوسائل دون اعتبار للحدود الجغرافية، فهو يركز على العنصر البشري المتمثل بالأفراد والمجتمعات، ويكون في خدمة الشعوب ويسمح بنشر المعلومات والمعارف واستفادة جميع القطاعات باستغلالها في تنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ثانياً: تكنولوجيا المعلومات والتنمية

تُعرف التنمية بأنها: "إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراده"¹⁰.

فالتنمية عملية اقتصادية إرادية مخططة وعملية تغيير شاملة تتضمن تطوير الهيكل الاقتصادي وتهدف إلى توحيد الجهود وتوجيه الاقتصاد نحو التطور والزيادة المستمرة في إنتاجية الفرد والمجتمع

⁽⁹⁾ مبادئ وأسس بناء مجتمع المعلومات، على شبكة الانترنت، تاريخ الإطلاع 19\1\2023م، www.cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=6493

¹⁰ () المقداد، محمد رفعت، التنمية البشرية والاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2016م، ص.9.

وتُعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وعندما يكون معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

فالتنمية الاقتصادية تعني قيام الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية في سبيل النمو بأسرع من معدل نموها الطبيعي¹¹.

وتصرف التنمية الاقتصادية في جوهرها الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، حيث أنها غاية تستهدفها المجتمعات سواء المتقدمة والمتخلفة¹².

والإعداد للتنمية يتطلب تأهيل العاملين في البلدان المتقدمة والنامية، وتأهيل المرأة وإعدادها للعمل، وينبغي ان تكون عملية التنمية هادفة بحيث تسهم في التقدم الحضاري للمجتمع وذلك عن طريق إعداد الانسان المنتج فعلاً والذي يؤثر تأثيراً فاعلاً في العملية الإنتاجية¹³.

وتعتبر التنمية الاقتصادية والنمو والتطور الاقتصادي لا يمكن التخلي عنها لأنها تعمل على التقدم الاقتصادي والنهوض الحضاري وتمثل عمليات علمية منهجية لن تتحقق إلا من خلال الاتجاه إلى مجالات المعرفة وتمكين الموارد البشرية من الوصول إلى العلم وتكنولوجيا المعلومات لأن التنمية لا يمكن أن تتحقق بزيادة عدد المصانع أو وفرة الإنتاج أو زيادة الاستهلاك وإنما هي بناء الإنسان وتطوير كفاءته وقدراته، فالهدف الرئيس للتنمية الاقتصادية هو الإنسان ووسيلتها فالمجتمع لا يمكنه التطور والنمو من دون تهيئة الموارد البشرية لهذا التطور والنمو لأن الإنسان هو مفتاح هذا النمو والتطور، والمعرفة والتنمية يتطلبان قدر مناسب من النمو في عدة

¹¹ () عقل، خضر عبد المجيد، كراسنة، عبد الفتاح، مبادئ علم الاقتصاد، دار الامل، ط1، الاردن، 1992م، ص102.

¹² () القاضي، عبد الحميد محمد، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط1، مصر، 1969م، ص24.

¹³ ((المقداد، مرجع سابق، ص 11.

مجالات، منها: تحسين البيئة، توفير المياه الصالحة، تأمين حقوق الإنسان، التأمين الصحي، توفير فرص العمل، رفع المستوى المعيشي للأفراد، توفير المعرفة والعلم للمجتمع، تأهيل الموارد البشرية بشكل كفؤ لإدارة المعرفة⁽¹⁴⁾.

ولتكنولوجيا المعلومات المقدرة على خفض معدلات الفقر من خلال عمليات التنمية والنمو اللذان يسهمان في ايجاد أعمال ومنتجات جديدة، حيث تنتج تكنولوجيا المعلومات ثلاثة مكاسب اقتصادية مهمة وهي⁽¹⁵⁾:

1- مكاسب ناتجة عن المشاركة في تزايد الطلب العالمي على منتجات التكنولوجيا (الأجهزة والبرامج المعلوماتية) وخدماتها.

2- ما سجل من الفعالية الاقتصادية والإنتاجية بفعل زيادة استعمال رأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات اقتصادية أخرى .

3- الإمكانيات التي توّمنها إقامه الشبكات لتخفيض الفقر وتحسين نوعية الحياة عبر زيادة الدخل واستعمال قدرات الفقراء القابلة للتسويق.

ثالثاً: عصر الانترنت والاقتصاد الرقمي

في ظل التطور التكنولوجي وعصر الانترنت الذي يشهده العالم بشكل متسارع، أدى إلى تأثير جميع القطاعات وأهمها القطاع الاقتصادي، فقد أدى التحول إلى اقتصاد عصر الانترنت تغيرات جذرية وتحقيق أهداف جديدة، وبالتالي يؤدي إلى التأثير على المصالح التجارية ومؤسسات الأعمال التي أصبح من الواجب عليها التأقلم معه واستثماره، فالعصر الحادي والعشرين هو عصر الاقتصاد الرقمي، وعصر الانترنت، أو اقتصاد ثورة تكنولوجيا المعلومات.

(14) طعان، مرجع سابق، ص12.

(15) سلمان، مرجع سابق، ص 45.

ويعرف الاقتصاد الرقمي بأنه: "النشاط الناتج عن الاتصالات اليومية عبر الإنترنت، كما أن العمود الفقري له هو الارتباط الشعبي، ويعني تزايد الارتباط والترابط بين الأشخاص والمؤسسات والآلات، وتكنولوجيا الهاتف المحمول وإنترنت الأشياء"⁽¹⁶⁾.

فهو يعبر عن تصور لقطاع الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالتقنية الرقمية، حيث تبني هذه الأنشطة على النماذج الاقتصادية الكلاسيكية أو الحديثة مثل نماذج الويب، ويعتمد في تطبيقه على أبعاد متعددة منها: الانتشار الواسع والسريع للشبكة العنكبوتية، والتي أتاحت لمختلف البشر والأعمال من استكشاف العالم والقيام بإجراء عمليات تجارية متعددة ومعقدة في نفس الوقت تمكن الأشخاص من شراء كل ما يريدون من أي مكان بالعالم، وبأسرع وقت دون الحاجة إلى الذهاب إلى محلات التسوق بشكل مباشر.

والاقتصاد الرقمي اقتصاد يعتمد على نظام يحركه وينظمه المعرفة وانتشار المعلومة والقيام بالسيطرة عليها. وبناءً على ذلك فإن الشركات تعمل على تنقية المواهب البشرية ورأس المال البشري المؤهل وبدوره المميز يتمكن من إعطاء الموظفين فرصة أكبر نحو التغيير.

المبحث الثاني: التعليم واقتصاد المعرفة

المطلب الاول: تطوير النظم التعليمية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة

لتعليم دور مهم جدًا في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمعات، ولكسب معرفة جديدة يجب الاهتمام بالمجال التعليمي والتدريبي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أن التعليم الجيد والكفاءات الماهرة تمكن من توليد المعرفة واكتسابها وانتشارها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن الاهتمام بمستوى التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص في المجال الهندسي والعلوم الضرورية لتقنية الإبداع والابتكار وتطبيقها على

(16) ماذا تعرف عن الاقتصاد الرقمي، على شبكة الانترنت، تاريخ الإطلاع 19\1\2023م، www.islamonline.net

الاقتصاد يُسهم في عمليات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، كما أن الدول الصناعية تعمل على الاستثمار البشري بشكل كبير لما له من أهمية في بناء المعرفة وتطوير الاقتصاد.

وبناءً على ذلك يجب أن تتطور النظم التعليمية بما يتلاءم والوضع الجديد، ويمكن أن يتضمن التعليم عدة عناصر حتى يواءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة، وأهم هذه العناصر⁽¹⁷⁾:

1- أن يكون نظاماً تعليمياً مرناً يبدأ من التعليم الأساس الذي يقدم الأساس للتعلم في المراحل المتوسطة والثانوية والذي يمكن أن يطور المهارات التقنية وتشجيع التفكير الخلاق والابتكار.

2- التحول إلى نظام التعليم مدى الحياة، الذي يشمل التعليم خلال دورة الحياة من مرحلة الطفولة إلى التقاعد ويتضمن التدريب الرسمي مثل المدارس ومؤسسات التدريب والجامعات والتعليم غير الرسمي مثل تعلم المهارات من العائلة أو الأفراد في المجتمع.

3- إعداد كوادر وطنية في مجال تقنية المعلومات والاعتماد عليها.

4- تفعيل تقنيات المعلومات في التعليم ومحو أمية الحاسب الثقافية في العالم الرقمي.

5- إعادة توجيه الأهداف والاستراتيجيات من خلال الإصلاح الإداري والحاكمية، بما يستجيب لحاجات المتعلمين والمجتمع وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة.

6- تطوير عمليات صنع القرارات من خلال إنشاء نظام متكامل لمساندة القرار التربوي يتضمن نظم معلومات وخريطة مدرسية وقواعد بيانات على مستوى المدارس والمديريات.

7- تعديل البرامج والممارسات التربوية لتحقيق نتائج تعليمية يتلاءم مع اقتصاد المعرفة، بهدف تطوير مناهج ونظم قياس تعلم الطلبة مبنية على الرؤية المشتركة والإستراتيجية التربوية.

(17) سلمان، مرجع سابق، ص79، وأبو عزام، محمد، إدارة المعرفة والاقتصاد المعرفي، على شبكة الانترنت 2022\1\14م، تاريخ الاطلاع 2023\1\21م، www.almerja.com/reading.php?idm، وتطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي، على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع 2023\1\23م، www.petra.gov.jo/Include/Menu.jsp?ID=99&lang=ar&name=menu

8- أن تبدأ عملية التطوير بإعداد إطار المنهاج ونظام قياس التعلم، وتستمر عملية تطوير المناهج والمواد التعليمية عدة سنوات حتى تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني: دور التعليم العالي في دعم اقتصاد المعرفة

لا بد من مساندة الحكومات في عملية تطوير المنظومة التعليمية بما يأخذ في الاعتبار متطلبات التحول نحو اقتصادات المعرفة لتكوين أجيال قادرة على المساهمة بفعالية في الاقتصاد المعرفي، وتعزيز الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير، وتعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال التركيز على حفز أنشطة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والاهتمام الكبير بالتعليم العالي لما له أثر كبير في تطوير ودعم اقتصاد المعرفة⁽¹⁸⁾.

ويظهر دور التعليم في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال تطوير منظومة التعليم العالي لدعم الاقتصاد القائم على المعرفة، وتشريعات التعليم والتكامل بين استراتيجية التعليم واستراتيجية البحث العلمي والاستراتيجية الوطنية للابتكار، وتطوير مختلف جوانب المنظومة التعليمية، والموارد البشرية والتكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المعرفة، ومدى الوعي بالشراكة المجتمعية في تنمية واستثمار التعليم لدعم الاقتصاد القائم على المعرفة، وأهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص في إنتاج المعرفة، وتهيئة البيئة اللازمة لتحقيق مبدأ الاستثمار في التعليم، واستغلال قدرات الخريجين ومهاراتهم لزيادة مستوى الإنتاج العلمي، إضافة إلى مدى قدرة مؤسسات التعليم العالي في توعية المجتمع بأهمية المعرفة والاقتصاد القائم عليها، وضرورة المزج بين السياسة التعليمية والسياسة الاقتصادية باعتبار أن ذلك السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة، فالاقتصاد القائم على المعرفة يستند على عدد من المقومات منها الابتكار والتطوير، والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن أهم خصائص الاقتصاد المعرفي تشتمل على الابتكار وأن التعليم أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، وتنامى الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير البنية الأساسية المبنية عليهما وإيجاد الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، والحاجة الملحة إلى

(18) بابكر، مرجع سابق، ص 19.

قطاع عام مرن بتشريعات مناسبة ومحفزة للاستثمار، وقطاع خاص ذو أنشطة اقتصادية متنوعة، وتعليم وتدريب يمكن الفرد من مهارات التحليل والابتكار، وتعليم أساسي يمكن الطالب من المهارات الأساسية في مختلف فروع المعرفة، وتعليم عالٍ يركز على البحث العلمي والابتكار مع برامج دراسات عليا تستشرف المستقبل بالإضافة إلى وجود تفاعل مستمر بين قطاع الصناعة والمؤسسات البحثية، كما يبرز دور الجامعات في اقتصاد المعرفة من خلال إيجاد البيئة التعليمية المحفزة على البحث العلمي والابتكار، وإعداد الكوادر المؤهلة علمياً، والتركيز على البحث العلمي الأساسي والتطبيقي والمتعدد المجالات المعرفية، وإيجاد شراكات فاعلة بين الجامعة ومؤسسات القطاع العام والخاص⁽¹⁹⁾.

وتعد الجامعات في حقيقة أدوارها وجوهر رسالتها مصنع العقول التي تنتج وتبدع وتصنع الحضارة، ولن تتمكن الجامعة من القيام بتلك الأدوار إلا إذا ارتقت إلى مستوى التحديات العلمية المعاصرة، والى شتى المستويات من أجل صنع التقدم والرخاء ورفع مستوى الحياة وازدهارها وارتقائها الذي لا تتأتى إلا باستقطاب أو تعيين الكفاءات التي يقع على عاتقها انجاز هذه الأمور⁽²⁰⁾.

ومن نماذج الجامعات التي اهتمت باقتصاد المعرفة، الجامعات السورية التي أولت وزارة التعليم العالي اهتماماً كبيراً باقتصاد المعرفة، وبمنظرة مستقبلية لأهمية الاقتصاد القائم على المعرفة في بناء سوريا، والعمل على استثمار المعرفة التي تنتجها الجامعات السورية ومراكز الأبحاث، وربطها بالحاجات الحقيقية للمجتمع ودعمها للاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية ومساهمتها في معالجة مخلفات الحرب⁽²¹⁾.

معوقات وتحديات تطور النظم التعليمية بما يتناسب مع اقتصاد المعرفة في الوطن العربي⁽²²⁾

(19) دور التعليم العالي في دعم اقتصاد المعرفة، على شبكة الانترنت 30\3\2018م، تاريخ الاطلاع 20\1\2023م،

www.alwatan.com/details/253033

(20) عبد الله، أحمد سمير، الاتجاهات الحديثة في توظيف الانتاجية العلمية لإعضاء هيئة التدريس بالجامعات في مجال اقتصاديات المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 182، الجزء الثالث، مصر، 2019، ص 978.

(21) خارطة طريق للاقتصاد المبني على المعرفة في سوريا، على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع 18\1\2023م،

www.sana.sy/?p=1531512

(22) سليمان، مرجع سابق، ص82، ودور التعليم العالي في دعم اقتصاد المعرفة، مرجع سابق.

- 1- تدهور نوعية التعليم في البلدان العربية نتيجة تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية واطراد التدهور فيها.
 - 2- وجود خلل بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية، وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى، مما انعكس على ضعف انتاجية العمالة، وضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم في البلدان العربية.
 - 3- تفشي البطالة بين المتعلمين وتدهور الأجور الحقيقية للغالبية العظمى منهم.
 - 4- تدني نصيب الإنفاق على البحث والتطوير.
 - 5- مشكلات تتعلق بالمشاركة المجتمعية الفعالة في التعليم ومنها: ضعف مفهوم المشاركة المجتمعية وعدم وضوح بعض اللوائح والقوانين التي تنظم التعاون بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع وغياب دور مؤسسات المجتمع المحلي وضعف دور الإعلام.
- إذا لا بد من إشراك المجتمع في وضع وتنفيذ خطط التعليم، وفتح قنوات تواصل فعالة بين المهتمين والقائمين على التعليم، وتوعية المجتمع للمساهمة بفعالية في العملية التعليمية، وتفعيل وسن القوانين التي تسهل التعاون المشترك بين مؤسسات المجتمع، وتعزيز دور الإعلام في مناقشة مشكلات التعليم، ووضع قانون للتعليم يهدف إلى إيجاد تشريع موحد ينظم قطاع التعليم بشقيه الحكومي والخاص والارتقاء بالمنظومة التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته.

الخاتمة

أولاً: النتائج

توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- 1- الاقتصاد القائم على المعرفة يؤدي إلى زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة، ولذلك فإن الدول التي تبنت استراتيجيات قائمة على اقتصاد المعرفة، قامت بتطوير قطاعات التعليم ودعم برامج التدريب لخلق قيمة



مضافة في الاقتصاد، تتمثل هذه القيمة في رأس المال البشري الذي يتمكن من خلق ابتكارات وتطوير
التكنولوجي وتطوير صناعات تسهم في اقتصاديات تلك الدول.
2- للمؤسسات التعليمية دور كبير في رفد اقتصاد المعرفة، من خلال تطوير سياسات التعليم في كافة المراحل
وخاصة التعليم العالي من اجل مواكبة متطلبات اقتصاد المعرفة.

ثانياً: التوصيات

وبناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الباحثة بما يلي:

- 1- اهتمام حكومات الدول النامية بالاقتصاد المبني على المعرفة لتتمكن من مواكبة الدول المتقدمة في المجال
التكنولوجي والمعرفي.
- 2- على المؤسسات التعليمية بناء استراتيجيات جديدة تتواءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة، ودعم رأس المال
الفكري من خلال التعليم والتدريب، وتشجيع الابداع والابتكار.



المراجع

- بابكر، سامر، اقتصاد المعرفة، صندوق النقد الدولي، العدد 13، 2021م.
- تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي، على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع 23\1\2023م،
www.petra.gov.jo/Include/Menu.jsp?ID=99&lang=ar&name=menu
- خارطة طريق للاقتصاد المبني على المعرفة في سوريا، على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع 18\1\2023م،
www.sana.sy/?p=1531512
- دور التعليم العالي في دعم اقتصاد المعرفة، على شبكة الانترنت 30\3\2018م، تاريخ الاطلاع 20\1\2023م،
www.alwatan.com/details/253033
- سلمان، جمال، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2018م.
- صادق طعان، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- عبد الله، أحمد سمير، الاتجاهات الحديثة في توظيف الانتاجية العلمية لإعضاء هيئة التدريس بالجامعات في مجال اقتصاديات المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 182، الجزء الثالث، مصر، 2019.
- عبد الناصر عباس، نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المنظم، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014.



- أبو عزام، محمد، إدارة المعرفة والاقتصاد المعرفي، على شبكة الانترنت 14\1\2022م، تاريخ الاطلاع 21\1\2023م،
www.almerja.com/reading.php?idm
- عقل، خضر عبد المجيد، كراسنة، عبد الفتاح، مبادئ علم الاقتصاد، دار الامل، ط1، الاردن، 1992م.
- الغريفي، هاشم، أساسيات بناء مجتمع المعلومات العربي، مجلة آداب البصرة، العدد 46، 2008م.
- القاضي، عبد الحميد محمد، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط1، مصر، 1969م.
- ماذا تعرف عن الاقتصاد الرقمي، على شبكة الانترنت، تاريخ الإطلاع 19\1\2023م، www.islamonline.net
- مبادئ وأسس بناء مجتمع المعلومات، على شبكة الانترنت، تاريخ الإطلاع 19\1\2023م، [www.cte.univ-](http://www.cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=6493)
- المقداد، محمد رفعت، التنمية البشرية والاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2016م، ص.9.
- النصر، محمد محمود ، شامية، عبد الله محمد، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط6، الاردن، اربد، 2011م.